المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 08-11-2006 العـــدد : 14683
الصفحـات : 18 المسلسل : 100

خطط إقليمية للمناطق

د. علي بن حسن التواتي

بمناسبة زيارة خادم الحرمين الشريفين لجازان والمنطقة الجنوبية لوضع حجر الأساس لمدينة اقتصادية وجامعة مناطقية وعدد من المشاريع التنموية الأخرى، كتب رئيس التحرير سعادة الدكتور هاشم عبده هاشم يوم السبت الأسبوع الماضي مقالة هامة بعنوان (الحاجة لخطط إقليمية للمناطق). ولا تستمد تلك المقالة أهميتها من موضوعها فحسب ولكن أيضاً من توقيتها المدروس المتوافق مع اتضاح ملامح الخطة الاقتصادية التنموية التي اعتمدها خادم الحرمين الشريفين للتنمية الريفية والمناطقية للبلاد في عهده الزاهر بإذن الله. هذه التنمية الريفية والمناطقية التي حملت همّ الكتابة عنها، بحكم الاختصاص، منذ بداياتي الأولى في الكتابة الصحفية لجريدة الرياض في سلسلة من المقالات التي نشرت سنة ١٤١٢ هـ تحت عدّة عناوين منها (الجوانب الريفية والإقليمية في خطة التنمية السعودية) و (نظام المقاطعات ولا مركزية التخطيط التنموي) ثم ما لبثت بعد انتقالي للكتابة في عكاظ بتعزيزها بمجموعة أخرى من المقالات التي تحمل نفس الرسالة ومنها (آفاق تطوير المنطقة الجنوبية) و (تنمية المناطق الريفية والحدودية) و (مازلت أحمل دمعة الفراق يا طريف) وغيرها من عشرات المقالات التي تهدف إلى لفت الاهتمام لهذا النوع من التنمية. لذلك أشعر بسعادة غامرة حينما أرى انتشار عدوى الاهتمام بتنمية المناطق الريفية والنائية وهي تصيب أقلام كبار الكتاب الصحفيين في البلاد من أمثال الدكتور هاشم ومن قبله الأستاذ عبدالله أبو السمح مما يعني أن هذا النوع من التنمية استطاع فرض نفسه كأولوية تستحق الاهتمام.

والتنمية الريفية والمناطقية ليست همّاً جديداً في تاريخ الجهود التنموية السعودية حيث يمكن تتبعها مرحلياً منذ البدايات الأولى لإعلان المملكة العربية السعودية كياناً سياسياً موحداً ومستقلاً على يد الملك عبدالعزيز يرحمه الله سنة ١٩٣٢م حيث حال اتساع رقعتها وقلة مواردها دون تحقيق التوازن في تنميتها على المستوى المناطقي بالتركيز على المكان Region's Prosperity وتمت الاستعاضة عن ذلك بحكم الظروف والإمكانيات حينها بالتنمية الإنسانية المباشرة People's prosperity من خلال برامج إعانة مباشرة تشمل الغذاء والكساء والتعليم والصحة للمواطنين في مناطق تواجدهم من خلال لجان خاصة كانت تشكل لهذه الأغراض، وكان على الجهود التنموية التي ترتكز على المكان وإرساء البنية الأساسية للتنمية المناطقية (المكانية) أن تنتظر حتى اكتمال بناء أجهزة الدولة أواسط الستينيات من القرن الماضي عندما أنشأ الملك فيصل يرحمه الله أول هيئة متخصصة في التخطيط التنموي في المملكة والتي حولت فيما بعد إلى وزارة للتخطيط لتبدأ بتقديم أول خطتي تنمية خمسية للفترة من ١٩٧٠م إلى ١٩٨٠م، وتتبنى

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 08-11-2006 العـــدد : 14683
الصفحـات : 18 المسلسل : 100

نظرية القطاع الصناعي القائد التقليدية المعروفة وتنجح في بناء مجمعين صناعيين كبيرين في كل من الجبيل وينبع. إلا أن التأثير التنموي الإيجابي في منطقتي التوطين أثر سلباً على باقي المناطق التي لم تحظ بمشاريع موازية تأخذ في الاعتبار ضمان استمرار التوازن المناطقي في التنمية مما دعا المخططين إلى تضمين الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٠م) أهدافاً ووسائل محددة للتنمية الريفية والمناطقية قبل ان تأتي الخطتان الرابعة (٨٦-١٩٩٠) والخامسة (٩١- ١٩٩٥م) واضحتا التوجه والتركيز في تنمية المناطق والأرياف. ولقد تجلى التوجه نحو تنمية اقليمية متوازنة في قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٣٨ وتاريخ ٢١ / ٣ / ١٤٠٩ هـ بالموافقة على استراتيجية خطة التنمية الخمسية الخامسة حيث نصت في أساسها الثامن ضمن الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية للخطة على العمل على تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة المختلفة عن طريق اتخاذ مراكز النمو كأساس للتنمية الإقليمية مع الاستفادة الكاملة من المرافق والخدمات المتوفرة في كل منطقة. وبناء على ذلك قامت وزارة التخطيط باختيار سبعة مراكز نمو رئيسية على المستوى الوطني للمملكة وخمسة عشر مركزاً اقليمياً على مستوى المناطق التخطيطية الخمس إضافة للعديد من مراكز التنمية الصغيرة على مستوى المقاطعات الإدارية. ولكن في الوقت الذي كانت وزارة التخطيط تستأثر بالتخطيط التنموي المركزي كانت وزارة الشؤون البلدية والقروية التي أنشئت سنة ١٩٧٥م تعمل على تطوير وحدات مكانية أصغر بكثير من المناطق الرئيسية الخمس التي تعتمدها وزارة التخطيط وذلك ضمن جهودها للوصول بالتنمية إلى أبعد المناطق وأصغر المجمعات القروية فلم تتمكن بالتالي من الاستفادة من بيانات وزارة التخطيط الإحصائية واضطرت إلى تنفيذ مسح إحصائي ميداني سنة ١٩٨٢م ليشمل (عشرة الاف وثلاثمائة وخمسا وستين) هجرة وقرية موزعة على كافة المقاطعات الإدارية الأربع عشرة في ذلك الوقت لتكوين صورة واضحة عن سكان الأرياف وأنماط حياتهم والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في استقرارهم في مواقعهم التي يعيشون فيها، ولتثمر تلك الجهود عن صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٣ سنة ١٩٨٢م لتنظيم وتنسيق الجهود الحكومية لتنمية القرى السعودية. ذلك القرار الذي أصبح أساساً لما عرف فيما بعد باسم (مشروع التنمية الريفية المتكاملة).

وبمثل هذه الجهود التكميلية والتنسيقية تم التغلب على الفروق الهائلة بين الوزارات المختلفة في بناء واستخدام قواعد البيانات حيث كان بعضها يعتمد المناطق التخطيطية الخمس الكبرى كوحدات للجمع والتصنيف وبعضها يعتمد نظام المقاطعات الإدارية الصادر من وزارة الداخلية وبعضها يعتمد على أسلوب جمع المعلومات حسب الحاجة والغرض دون الأهتمام بالبعد المناطقي. ولكن بالرغم من كافة الجهود المبذولة لم تتمكن أي من خطط التنمية المركزية منذ بداية العمل بها وحتى هذه اللحظة من إنشاء مراكز النمو المنشودة التي يمكن الاعتماد عليها في إحداث تأثيرات (الجوار) التنموية في المناطق التي تحتضنها ولربما كان العامل الرئيسي وراء ذلك هو اختيار الزراعة القائمة على الري المكثف كعربة لحمل أهداف التنمية الريفية والإقليمية، تلك الزراعة التي بدأت مشروعاتها صغيرة عائلية ثم ما لبثت ان تحولت إلى مشروعات تجارية تدار على أسس تجارية بحتة تسببت في استنفاد مخزونات المياه الجوفية غير القابلة للتجديد.

لذلك تعتبر المدن الاقتصادية التي اعتمدها خادم الحرمين الشريفين وعاءً لحمل أهداف التنمية الريفية والمناطقية فرصة تاريخية لإنشاء مراكز تنمية متوازية فعالة يمكن أن تشكل بؤر جذب واستقطاب تنموي لمختلف عوامل الانتاج المحلية والعالمية إذا ما أخذت في الحسبان عدة اعتبارات بعضها على المستوى المناطقي والبعض الآخر على المستوى الوطني فمن أهم الاعتبارات على المستوى المناطقي الإعانات والإعفاءات الضريبية المتناسبة مع بعد المكان وخطورة الاستثمار، وتناسب المشروعات المختارة للمنطقة الاقتصادية مع الأنماط الاجتماعية والثقافية السائدة في المنطقة التي تحتضنها لتتبادل التأثير مع البيئة المحيطة ولا تعمل ضمن أسوار مغلقة في مجالات لا تتناسب مع قدرات السكان المحليين. أما على المستوى الوطني فيأتي في المقدمة ضرورة إعادة هيكلة وزارة التخطيط ومصلحة الإحصاءات العامة لتقبل فكرة (لا مركزية التخطيط التنموي) التي تتطلب في البداية وقبل كل شيء التحول من نظام المناطق التخطيطية الخمس الكبرى القديم في جمع البيانات التخطيطية إلى اعتماد المناطق أو (المقاطعات الإدارية) حسب تعريف وزارة الداخلية كوحدة قياسية لجمع وتصنيف البيانات الإحصائية وكمعيار لتوزيع المشروعات التنموية، ثم يأتي بعد ذلك تفعيل دور مجالس المناطق والمجالس البلدية المنتخبة على مستوى المحافظات في دراسة وتوطين المشروعات التنموية بحيث يتحول مسار العملية التخطيطية من أسفل إلى أعلى ومن الأطراف باتجاه المركز بحيث يصبح دور وزارة التخطيط في النهاية دوراً تنسيقياً وفنياً يعكس حقيقة الاحتياجات التنموية للمواطنين وتصبح الخطط التنموية سجلات أمينة واقعية لأهداف ونهايات يمكن تحقيقها في حدود الإمكانيات المتاحة بدلاً من دورها الحالي المقتصر على طبع وتوزيع كتيبات ومطويات ملونة عن مدن أفلاطونية فاضلة..

المدن الاقتصادية التي اعتمدها الملك عبدالله هي بؤر جذب واستقطاب تنموي

* دكتوراه الاقتصاد الإقليمي والمالية العامة
altawati@yahoo.com